خلال اجتماع رؤساء السلطات القضائية والمحاكم العليا في فيينا

الهندي: ندعم الشبكة العالمية للنزاهة القضائية منصة لتوفير المساعدة للأجهزة القضائية في محاربة الفساد

أكد المستشار الكويتي في محكمة الاستئناف خالد الهندي أمس الثلاثاء أهمية الشبكة العالمية للنزاهة القضائية في مكافحة الفساد بجميع أنواعه طبقا لاتفاقيات الامم المتحدة ذات الصلة وبما يساهم في تعزيز نزاهة القضاء.

جاء ذلك في تصريح ل(كونا) بمناسبة إطلاق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشبكة العالمية للنزاهة القضائية خلال اجتماع رؤساء السلطات القضائية والمحاكم العليا في فيينا الذي انطلق الاثنين الماضي واستمر حتى يوم أمس الثلاثاء.

وقال الهندي إن هذه الشبكة تعد منصة لتوفير المساعدة للأجهزة القضائية في مجال تدعيم نزاهة القضاء ومنع الفساد في نظام العدالة.

واضاف أن "الشبكة ستسهل سبل الوصول الى الادوات والموارد ذات الصلة بمختلف المسائل المتعلقة بنزاهة القضاء وتدعم تطوير مبادئ السلوك القضائي وتنفيذها فعليا".

وأوضح الهندي أنه من المقرر ان تقدم الشبكة العالمية مساعدة تقنية لدعم جهود الاجهزة القضائية في العالم من اجل صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والتدابير والنظم اللازمة لتدعيم النزاهة في نظام العدالة، مشيرا الى ان هناك برامج تدريبية وتوعوية تدعم عمل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني المعني بالشأن العدلي.

ولفت الى انه سيتم خلال اجتماع رؤساء السلطات القضائية والمحاكم العليا المعقود في فيينا حاليا مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بالنزاهة القضائية منها دراسة ومناقشة مدونات قواعد السلوك والتعيينات القضائية والتدريب القضائي والهيئات التأديبية وتعزيز الشفافية وتأثير الرقمنة على نزاهة القضاء والإجراءات المتعلقة بممارسة ضغوط عبر الانترنت بهدف الاستغلال والتحرش الجنسي او للابتزاز المالي والقوانين المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وحول تبني مبادرة إطلاق الشبكة العالمية للنزاهة القضائية والمراحل التي مرت بها قال الهندي ان سبعة اجتماعات تحضيرية كانت قد عقدت خلال العامين الماضيين للتهيئة لإطلاق الشبكة اذ عقدت في تونس والاردن وتايلاند وبنما وبوركينا فاسو وناميبيا اضافة الى فيينا حيث تشاور اكثر من 4000 قاض متخصص بالامور القانونية من مختلف انحاء العالم.

كما تطرق المستشار الهندي الى الاطار المنظم لسلوك الجهاز القضائي مشيرا الى ان ذلك تحدد في الاجتماع المنعقد بالهند عام 2006 وتم فيه تبني ما يطلق عليه (مبادئ بانغالور) للقيم الاساسية الست لجهاز القضاء والهادفة الى وضع معايير للسلوك الاخلاقي للقضاة التي يتعين الالتزام بها وبينها المساواة والاستقلالية والعدالة والمظهر اللائق واللباقة والحيادية والاجتهاد وبذل الجهد في اصدار الاحكام وتحقيق العدالة.

وبالنسبة لطبيعة المشاركة الكويتية في هذا المحفل الدولي قال المستشار الهندي ان المشاركة تقوم على جانبين اساسيين الاول يتزامن مع انطلاق اعمال الشبكة العالمية للنزاهة القضائية وبالتالي فإن دولة الكويت كجزء من المجتمع الدولي حريصة على المساهمة والاهتمام في ذات الوقت بما سيصدر عن هذا المحفل الدولي في دورته الاولى من نوعها من افكار جديدة.

وأضاف أن هذا الحدث يشكل فرصة مناسبة لدولة الكويت لابداء رأيها في المسائل المعنية بشؤون نزاهة القضاء.

وردا على سؤال حول تقييمه لواقع القضاء الكويتي بالنظر الى المقاربات المطروحة في اعمال هذا المحفل الدولي اكد المستشار الهندي ان القضاء الكويتي يتمتع بدرجة عالية من النزاهة مشيرا الى ان الكثير من العيوب والمثالب طرحت اشكالات كبيرة امام العديد من الاجهزة القضائية العالمية الاخرى بينما ظلت الكويت بعيدة عنها كل البعد.

ولفت الى ان ما يهم دولة الكويت خلال هذا الاجتماع بشكل خاص هو الجانب الوقائي نظرا لاهميته البالغة في تعزيز دور الجهاز القضائي والحيلولة دون ان يصيبه اي طارئ يمس بنزاهته كآفة الفساد.

ويعد اطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء من فيينا احد ابرز نجاحات البرنامج العالمي لتنفيذ اعلان الدوحة الذي تم التوصل اليه في مؤتمر الدوحة ال13 لمنع الجريمة والعدالة في ابريل عام 2015 ويمثل الصورة الاكثر اشراقا للتعاون الدولي اذ تتوحد جهود المؤسسات القضائية في اطار المصلحة الانسانية المشتركة.

وكانت دولة قطر اطلقت في نوفمبر عام 2015 وبالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البرنامج العالمي لتنفيذ اعلان الدوحة وهو اكبر برنامج تموله دولة واحدة في تاريخ مكتب الأمم المتحدة.

ويتضمن البرنامج اربعة اركان اولها نزاهة القضاء ثم منع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة واعادة تأهيل السجناء والتعليم من اجل العدالة.

المستشار خالد الهندي خلال الاجتماع

جانب من الحضور

«التربية» تعلن فوز 10 طلاب على مستوى الكويت في المشروع

المقصيد: «تحدي القراءة العربي» يعد أكبر مشروع أطلقه نائب رئيس الإمارات العربية

أعلن الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة في وزارة التربية الكويتية فيصل المقصيد فوز 10 طلاب على مستوى دولة الكويت في مشروع تحدي القراءة العربي مبينا أن الاول منهم سينافس على مركز بطل تحدي القراءة على المستوى العربي في دولة الامارات.

وقال المقصيد في تصريح صحفي أمس إن (تحدي القراءة العربي) يعد أكبر مشروع أطلقه نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتشجيع القراءة لدى الطلاب في العالم العربي عبر التزام أكثر من مليون طالب بالمشاركة بقراءة 50 مليون كتاب في كل عام دراسي.

وأضاف أن هذا المشروع يشارك فيه الطلبة من الصف الأول الابتدائي حتى الصف ال12 من المدارس المشاركة من العالم العربي مبينا ان هناك 10 أسماء فائزة من التصفيات الثالثة وسيعلن الفائز الأول على مستوى الكويت في 19 الجاري بحفل يرعاه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي.

ولفت إلى أنه سيحضر أيضا الإعلان عن الفائز سفير دولة الإمارات العربية المتحدة والأمين العام لمشروع تحدي القراءة العربي نجلاء الشامسي مشيرا الى ان الفائز الاول من دولة الكويت سيخوض التصفيات الرابعة في دولة الإمارات للمنافسة على بطل تحدي القراءة العربي على مستوى الوطن العربي.

وأوضح انه لتحقيق هذا المركز جهزت الوزارة المكتبات بكل ما هو جديد من كتب وقصص ومراجع وعملت على التجديد المستمر للمكتبات المدرسية التي أصبحت بيئة جاذبة وداعمة لكل مشروع ومبادرة تهتم بالقراءة.

وأشاد المقصيد بإقبال "أبنائنا على المشاركة في هذه المسابقة مما يؤكد حبهم للقراءة التي تعد غذاء العقل وإحدى وسائل صقل شخصية الطالب».

بدوره أكد منسق الجائزة لدولة الكويت مبارك العتيبي اهتمام الوزارة بهذه الجائزة التي تشارك فيها للمرة الثالثة معربا عن تفاؤله بالنتائج التي حصل عليها طلابنا في التصفيات الثالثة.

فيصل المقصيد

هيئة غذاء «الأحمدي» أتلفت 56 كيلو غرام مواد غذائية فاسدة

رياض عواد

أتلفت الهيئة العامة للغذاء و التغذية 56 كيلو جرام من المواد الغذائية الغير صالحة للاستهلاك الادمي خلال جولاتها التفتيشية التي نفذتها مراقبتي الأحمدي ومبارك الكبير إضافة إلى تحرير 4 مخالفات متنوعة .

و أسفرت الجولة التفتيشية التي شنتها دارة تفتيش محافظة الأحمدي التابعة للهيئة العامة للغذاء والتغذية بجولة على منطقة الفحيحيل عن إغلاق مخزن و إتلاف 50 كيلو جرام من المواد الغذائية الغير صالحة للاستهلاك الآدمي، إضافة إلى تحرير مخالفاتين و إصدار عشر تعهدات .

وأوضح مراقب التفتيش جزا الديحاني أنه بحضور مدير الإدارة سعود الحميدي الجلال تم ضبط أحد مخازن المواد الغذائية تحتوى على مواد غذائية منتهية الصلاحية و تم إصدار امر غلق بحقه و حفاظا علي سلامة المواطنين والمقيمين وتم اتلاف الكمية المضبوطه البالغ زنتها 50 كيلو مواد لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي .

وبين الديحاني أن الجولة اسفرت ايضا عن تحرير مخالفتين تمثلتا بمخالفه واحدة لكل من بيع مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي و فتح مخزن قبل الحصول علي موافقة الهيئه الى جانب اصدار تعهدات صحية وتحرير (7) كروت صحه .

وشدد على ضرورة تكثيف الجولات التفتيشية على كافة مراكز بيع و تداول المواد الغذائية بالمحافظة اضافة الى تشديد العمل الرقابي على مخازن الاغذية لاعتبارها مصدر توزيع المواد الغذائية على مراكز البيع وإخطار رئيس مركز الكوت خالد المياس بتكثيف الجولات علي منطقة الفحيحيل وعلى باقي المناطق التابعة للمحافظة.

فيما أسفرت الجولة التفتيشية التي نفذتها النوبة (ج) بمركز صباح السالم التابع لإدارة تفتيش محافظة مبارك الكبير علي عدد من المحلات و الجمعيات التعاونية في منطقة العدان عن اتلاف 6 كيلو جرام من المواد الغذائية و تحرير مخالفتين وتعهد واحد .

وقال مدير محافظة مبارك الكبير عبدالله احمد عباس ان الجولة التفتيشية التي نفذها المركز باشراف مراقبة الاغذية عزيزة العبدالله أسفرت عن اتلاف 6 كيلو جرام من المواد الغذائية لوجود الحشرات و تحرير مخالفتين جاءت الاولى منها لبيع مواد غذائية غير صالحه للاستهلاك الآدمي فيما كانت الثانية لعدم الالتزام بقواعد و اشتراطات النظافة العامة وإصدار تعهد لتجديد شهادات صحيه للعمال و نظافة الثلاجات و مصيدة الذباب و التقيد بارتداء القفازات.

فريق هيئة الغذاء خلال الجولة

عمادي: تطوير آلية استخراج المعاملات العقارية وفق الإجراءات القانونية و استخراجها إلكترونياً

خلال اجتماعه مع رئيس و أعضاء اتحاد وسطاء العقار

أكد نائب المدير العام لشؤون قطاع المساحة عبدالله أسد عمادي على النقله النوعية التي خطتها البلدية في تقليص الدورة المستندية لإستخراج شهادة الأوصاف و كتب التحديد و تطوير آلية إستخراج المعاملات العقارية وفق الإجراءات القانونية و إستخراجها إلكترونيا جاء ذلك خلال إجتماعه مع رئيس و أعضاء .الإتحاد الكويتي لوسطاء العقار.

وأوضح عمادي بأن نظام إنشاء معاملات شهادات إلكترونيا يعمل في 4 محافظات عدى محافظتي الفروانية و الجهراء. و قريبا سيتم العمل فيهما الكترونيا .

وأشار عمادي إلى النهج الذي إنتهجته البلدية بفتح باب التعاون بينها وبين القطاع الخاص والخطوات التي خطتها في تسهيل إستخراج شهادات الأوصاف و كتب التحديد الخاصة بالعقار مؤكدا في هذا الخصوص على أهمية دور الإتحاد الكويتي لوسطاء العقار للمشاركة في تقديم و إنشاء معاملات شهادات الأوصاف الكترونيا حيث يتم ترشيح عدة أشخاص من قبل الإتحاد لمنحهم الصلاحية لإستخراج هذة المستندات و كتب التحديد إيمانا منها بتيسيرإنجاز المعاملات للقطاع الخاص وذلك من خلال نظام الربط الآلي بين البلدية و الجهات المعنية .و بدورة قال رئيس الإتحاد الكويتي لوسطاء العقار رياض الشرهان أن النجاح بدأ من أول خطوة خطتها البلدية و البلدية قد خطت عدة خطوات واضحة في التطوير و النقلة النوعية في إستخراج المستندات الخاصة بالعقار و الإتحاد يتابع هذا التطور عن كثب و حصر المزاولين الحقيقين و تحويل السجلات الورقية إلى إلكترونية و ذلك من خلال التعاون مع وزارة التجارة و البلدية و الهيئة العامة للمعلومات المدنية و وزارة العدل بهدف الوصول إلى عملية بيع و شراء العقارات إلكترونيا مع إلغاء الحاجة إلى مراجعات المندوبين لإستخراج الرخص .

و بالختام تقدم الشرهان بالشكر على تعاون البلدية لنجاح مثل هذه الإجتماعات البناءة ومساهمتها الفعالة في توفير الوقت و الجهد في إنجاز المعاملات إلكترونياً.

لجنة «البلدي» تناقش اليوم مشروع المركز الخدمي والترفيهي في العقيلة

رياض عواد

قال أمين عام المجلس البلدي يوسف الصقعبي إن اللجنة المؤقتة لممارسة اختصاصات المجلس البلدي ستعقد، اجتماعاتها مساء اليوم الأربعاء الساعة السابعة والنصف مساء اليوم برئاسة المهندس محمد بوشهري.

يوسف الصقعبي

وأضاف الصقعبي أن اللجنة ستبحث خلال اجتماعها عدد من المواضيع من أبرزها طلب شركة إدارة المرافق العمومية إضافة نشاط خدمي في مواقف السيارات متعددة الأدوار ومشروع المركز الخدمي والترفيهي في العقيلة، بالإضافة العديد من الطلبات والمواضيع المقدمة من المواطنين والجهات والوزارات الحكومية.

تتمات

العفاسي

وقراءاته وتجويد تلاوته في نسختها التاسعة

التي تقام برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وتستمر حتى 18 أبريل الحالي.

وأشار العفاسي إلى أن تعظيم القرآن ليس فقط في تيسير تلاوته واكرام حفظته وانما في الحرص على نشر قيمه وتدريس أحكامه وتفقيه الناس بما فيه من فضائل وأخلاق من خلال بناء المساجد ودور القرآن ونشر المصاحف.

وبين أن من أهم ما تفخر به الكويت أن قيض الله لها حكاما تملأ قلوبهم عظمة القرآن وحب أهله وإكرام حفظته لأنهم يحتفون بكتاب شكل وعي أمتنا العربية والاسلامية وجعلها خير أمة أخرجت للناس.ولفت إلى أن الكويت تنظم جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم للعام التاسع على التوالي والتي يشارك فيها متسابقون يتوافدون من أرجاء العالم الإسلامي قاصدين الكويت بما عرف عنها من وسطية واعتدال.واعرب عن شكره لسمو أمير البلاد والقيادة السياسية على ما قدموه لهذه المسابقة من دعم واهتمام ومتابعة لمسيرتها المباركة فحققت نجاحا واقبالا ورغبة من العالم للمشاركة فيها.

«الأعلى للتخطيط»

في إطار الاستراتيجية الرقمية والاقتصاد المعرفي ويحكمها مبدأ الشفافية والحوكمة.

وناقش المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مذكرة بشأن دمج الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تحقيقا للاقتصاد الرقمي والمعلوماتي وبرامج تنفيذه وبعد الاطلاع على الدراسة التحليلية لأوضاع التداخل والتشابك في الاختصاصات لبعض الجهات المقدمة من قبل ديوان المحاسبة فقد أوصى بعدم دمج الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك لاختلاف الاختصاصات وعدم تطابقها حيث أن الأولى تعتبر جهة تنفيذية والأخرى تعتبر تنظيمية ورقابية على أن يعهد إلى الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مباشرة اختصاصات الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الواردة في المادة (2) من المرسوم رقم 266 لسنة 2006 بإنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وتعديلاته.

الحجرف

وقال المركزي : بلغ اجمالي المبالغ الناتجة عن تصويب مخالفات البنوك وشركات الإستثمار لأسس وقواعد منح القروض الإستهلاكية والمقسطة منذ مايو 2005 وحتى نهاية عام 2017 نحو 106.9مليون دينار تم ردها لـ 56279 عميل .كذلك بلغ إجمالي عدد الجزاءات المالية وغير المالية المطبقة على البنوك المحلية خلال الاعوام من 2007 الى 2017 ازاء مخالفة تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن القروض الإستهلاكية والمقسطة 101جزاء منها 92 جزاءً مالياً بقيمة اجمالية 1.894مليون دينار ، كما بلغ عدد الجزاءات المالية المطبقة على البنوك المحلية من 2012–2017 عدد19 جزاء مالياً بقيمة 294.738 دينار منها 196.613 دينار تم ردها للعملاء المعنيين و98.125 الف دينار حولت للإحتياطي العام للدولة .

وأكد المركزي أنه في حال وجود تجاوزات للقواعد يتم التصويب الزاما ، ورد جميع المنافع التي يكون قد تم أخذها بالزيادة للعملاء .